أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980–2013)

دليلة طالب[1]

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980–2013)، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل إلى طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS)، فكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات الدالة: الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نماذج قياسية.

المقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذه الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي.

تحاول هذه الدراسة بيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980–2013، أخذت من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء، والبنك الدولي من حيث :اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ويفترض النموذج الذي سيتم تقديره بأن تحرير التجارة يحفز النمو الاقتصادي، وتجيب الدراسة على السؤال الآتي: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2013؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسات السابقة عن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وتفتح آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها وكذا بمحاولة الإلمام بحالة الجزائر كدول عربية نامية تعرف انفتاحا على السوق العالمي، حيث تعتمد الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات موضوع الدراسة، ثم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وسيتم تقسيم هذا البحث إلى جانبين؛ الجانب الأول: سيتضمن أهم الدراسات السابقة التي برزت في هذا المجال كما سيتم استعراض الإطار النظري للعلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي إلى جانب استعراض مساهمة كل من الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، أما الجانب الثاني فيخص قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980–2013.

[1] دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر.

✉ talebdalila2005@yahoo.fr

تاريخ استلام البحث 2015/2/26 وتاريخ قبوله 2015/7/30.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

2. الدراسات السابقة

ومن بين أهم الدراسات التي حاولت تقدير دالة النمو الاقتصادي بإجراء انحدار النمو الاقتصادي على عناصر النمو ومنها الصادرات، نشير على سبيل المثال دراسة Feder (1983) الذي حاول تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة 1964-1977، وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، كما استنتج أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدهما، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير الاقتصادية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي حللت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات والتي طورها (Granger) وقد تم الوصول من خلال استخدام هذه المنهجية إلى العديد من المقاربات النظرية، فهناك بعض الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة سببية أحادية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، من خلال ما تمثله نظرية النمو الاقتصادي القائم على الفرضية الكلاسيكية الحديثة للتصدير التي ترى أن اتجاه السببية هو من الصادرات إلى النمو الاقتصادي التي توصل إليها Chow (1987) باستخدام نموذج ثنائي العلاقة وقد دلت النتائج على أن الصادرات الوطنية التايوانية قد لعبت دورا مهما في هذه الدولة في السنوات الأخيرة.

أما الدراسة التي قام بها كل من Nouzad and (2003) Powell، أظهرت النتائج على وجود آثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض؛ أما الدراسات الأخرى التي بيّنت وجود علاقة طردية ما بين النمو في الإنتاجية والانفتاح التجـــاري فهي عديدة [Edwards (1993)، Chenery (1986) *et al.*، Balassa (1985)، Nishimizu and Robinson (1984)، Pack and Howard (1988)]، وقد بينت الدراسة الأخيرة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية قوية ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية، أن درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد له أثر في تحديد العلاقة ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية.

وهناك أيضاً دراسات قد استنتجت أنه لا توجد إثباتات قوية تربط ما بين الإنتاجية والانفتاح Eusufzai (1996)، Dollar (1992)، وهناك دراسة أخرى قد بينت أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سوف تزيد الدخل الفردي بمقدار5%، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر ذلك الانفتاح على النمو الاقتصادي، حيث استنتجت من ذلك وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح والنمو مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العلاقة تعتمد على طبيعة الدراسة؛ هل هي مقطعية أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية، وقد بينت الدراسة أنه توجد علاقة سببية ما بين درجة الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تجري على الاتجاهين، إذ إن زيادة الانفتاح تزيد النمو والعكس صحيح أيضاً Abdel-Rahman and Barry, 1992).

كما وجد كل من Dollar (1992)، Barro and (1995) Martin، Sachs and Warner (1995a) Edwards, (1998) و Greenaway *et al.* (1998) وباستعمال انحدارات مقطعية أن الاختلالات الناتجة عن تدخل الدولة على مستوى التجارة تؤدي إلى معدلات ضعيفة للنمو، من جهة أخرى بينت دراسة Harrison (1996) خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1987 على 28 دولة نامية باستعمال مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح وباستعمال عدة طرق للتقييم تم التوصل إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

ولقد توصلت دراسة كل من Frankel & Romer (1999) إلى نتائج متشابهة حيث أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 5%، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، لتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وكان من نتائجها وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

كما حلل العبدلي (2005) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية (21 دولة) خلال الفترة (1960–2001)، ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات :متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، ومتغيرين تفسيرين هما :متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت اقل من الواحد.

إلا جانب ذلك هناك دراسة Sadet Amini *et al.* (2012)، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع على الاقتصاد الايراني خلال الفترة 1961–2006 أظهرت النتائج أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وذو أثر موجب ومعنوي بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي،غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات هو غير معنوي.

ودراسة Afzal *et al.* (2013) من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع على الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1970–2009 أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري في الباكستان سيؤدي حتما إلى تشجيع النمو الاقتصادي إذا ما تم التحكم في معدلات التضخم.

وكذلك حلل Nowbutsing (2014) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1997–2011، وباستعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوصلت الدراسة عن طريق تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

كما أبرز خالد محمد السواعي (2015) أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك من خلال باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992–2011، حيث كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيرا سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير. بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن معظم الدراسات قد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

3. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

1.3 آليات تأثير استراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي: تأثير الصادرات

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، وبناء عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات من أهمها (عبدوس، 2011).

أ. الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح

بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

ب. الصادرات والتقدم التقني

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فإن الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق وإحداث هذه المتطلبات، فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة، كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب.

ج. الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية والأجنبية (عبدوس، 2011).

2.3 أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: تأثير الواردات

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى هذه السياسة، ألا وهما الإنتاج والاستهلاك ولكن كيف؟

تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والنوعية، ولكن قد يترتب على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية، فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي والاستهلاك من السلع الصناعية والرفاهية الاقتصادية، من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة، وتقليل تشجيع استيرادها، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة، ويعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد، تشكل مصدر لإيرادات الضريبية للدولة، وكذلك تشكل وسيلة لتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الإنتاجية، ولكن فوق ذلك، فإن ارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

أما من جهة الإنتاج، فعند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئيًا، وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الأسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين (عبدوس، 2011).

3.3 تطور أداء الناتج المحلي الاجمالي

لعب القطاع العام في الجزائر الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر مخططات لتجد نفسها أنها تتغذى من قطاع المحروقات وبتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها ولكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة والزراعة معاً (Hamel, 1983).

تتدرج استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من

خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش خلال 2001-2004 وبرامج دعم النمو 2005-2009 و2010-2014، وهي برامج تسعي إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط باستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

ومن خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 يلاحظ من الشكل (1) أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث بلغت أسعار النفط مستويات قياسية بعد الصدمة النفطية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وارتفعت أيضا معدّلات النمو من 0.79% سنة 1980 إلى 6.4% سنة 1982 لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية 1986 مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد ووصلت إلى مستويات قدرت بـ -0.7% ، ولكن هذه المعدّلات تحسنت نوعا ما مع ارتفاع أسعار النفط وصاحب هذا الارتفاع حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) حيث سجلت معدّلات موجبة في حدود 0.80% غير أن خلال العشرية الثانية، واكب الاقتصاد الجزائري خلالها أزمة حقيقية نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية،الاجتماعية والأمنية في البلد،مما انعكس بالسلب على معدّ لات النمو خلال 1993-1994، وتم تحقيق معدّلات نمو متواضعة ما بين 1994-1999 (دحماني، 2013).

بداية من سنة 2000 ارتفعت معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي بمستويات بسيطة نسبيا وتزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وشهدت أقصى معدل لها سنة 2003 بنسبة قدرها 7.2% وأدنى مستوى لها سنة 2009 بنسبة قدرها 1.6% وذلك بسبب (أزمة الرهن العقاري) جعلت هذه الأخيرة أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من 137.33$ شهر تموز (يوليو) 2008 لتصل إلى حدود 39.74$خلال شهر كانون الثاني (جانفي) 2009 .

وقد صاحب هذا الهبوط الحاد تراجع في معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي وبقاءه عند مستويات منخفضة، ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة وبروز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية خاصة الصين والهند (دحماني، 2013).

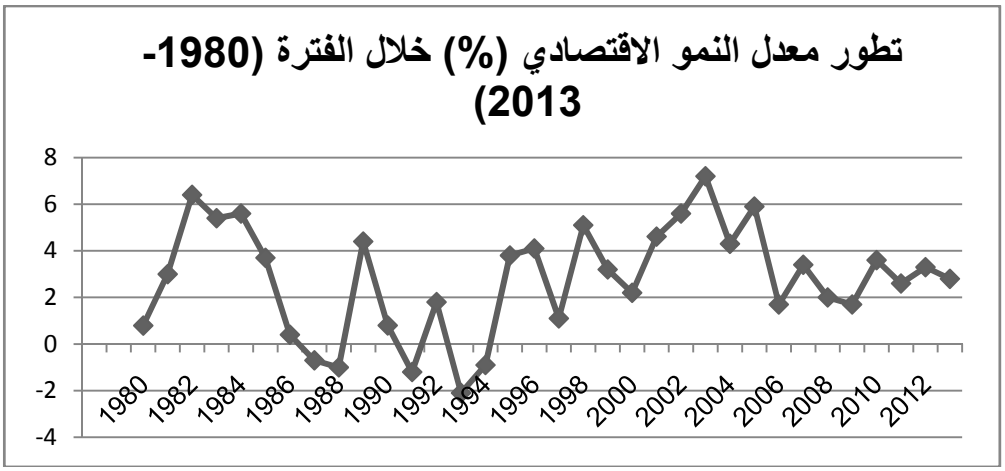

الشكل (1) تطور معدل النمو الاقتصادي

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2015

4.3 تقييم مساهمة الصادرات والواردات الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي

1.4.3 مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت، كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي،وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات (طالب، 2007).

تهيمن صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية، فهي تمثل نسبة تزيد عن97% طيلة الفترة (1980-2013)، وتعكس هذه النسب حساسية الموارد المالية المتأتية من التجارة الخارجية لكل التغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات .

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

يتضح من خلال الشكل (2) أن الصادرات تلعب دوراً مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 30.22%، مما يعني أنه حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته وتنكمش بتراجعه.

لقد تطورت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الخمس السنوات الأولى أي من 1980-1985 بحيث قاربت قيمة الصادرات ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغت نسبة إسهامها 27%، ثم تراجعت في الفترة الثانية 1986-1990 أين بلغت في المتوسط 19.22%، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، بحيث انخفضت أسعار الصادرات سنة 1986 إلى حوالي النصف، كما ارتفعت خلال الفترة الموالية 92-2001 لتصل بسبب تحسن إيرادات الصادرات إلى حوالي 28.4%، ثم بعد ذلك تصل إلى حوالي 40.2% خلال العشرية الأخيرة، إن تباين هذه النسب بارتفاعها وانخفاضها معتدلا ومتقاربا نوعا ما، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات آنذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

2.4.3 مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1980-2013، نلاحظ من خلال الشكل (3) أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاض محسوس خلال العشرية الأولى إلى أن وصلت إلى 15.69% سنة 1990 (وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة)، ثم ارتفعت إلى 24% سنة 1995 لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2000 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 16.74%، لتعود إلى الارتفاع سنة 2005 بـ19.75% ثم 26.37% سنة 2013.

على هذا الأساس يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 23.58% مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

الشكل (2)

تطور مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2015

الشكل (3)

تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2015

إن الموقع الهامشي للجزائر في التجارة العالمية لا يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة إلى تدني مستوى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وإلى عدم "الانفتاح"، ففي الفترة (1980–2013)، كانت مجموع الصادرات والواردات من السلع

والخدمات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الجزائر ككل تشكل في المتوسط أكثر من 72% من ناتجها المحلي الإجمالي، وإذا ما اعتبرت نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على انفتاح اقتصاد ما، فإن الاقتصاد الجزائري على الدرجة ذاتها من الانفتاح الذي تتصف به البلدان المرتفعة الدخل (عبدوس، 2011)

وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول (1).

جدول (1)

مستوى التكامل التجاري الجزائري 1980-2013 * بتصرف*

السنة	الصادرات 1	الواردات 2	التجارة الخارجية 3	الناتج المحلي الاجمالي4	الصادرات /الناتج 4/1 %	الواردات /الناتج 4/2 %	التجارة الخارجية% 4/3
1980	52648	40519	93167	162507	32.39	24.93	57.32
1985	64564	49491	114055	291597	22.14	16.97	39.11
1990	114392	87018	201410	554388	20.63	15.69	36.32
1995	488924	481394	970318	2004990	24.38	24	48.38
2000	1657217	690426	2347643	4123513,9	40.18	16.74	56.93
2005	3421548	1493645	4915193	7561984,3	45.24	19.75	65
2010	4244746	3011807	7256553	12049493	35.22	25	60.22
2011	5374131	3442502	8816633	14 526 608,3	37	23.69	60.69
2012	5687369	3907072	9594441	16 115 429,5	35.29	24.24	59.53
2013	5217100	4368548	9585648	16 569 270,8	31.48	26.36	57.85

المصدر: تم استخراج النتائج انطلاقا من الديوان الوطني للإحصاء الوحدة: مليون دينار

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة، هي أن معدّ لات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلّل خطر التعرض للصدمات الخارجية ويرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطا ع النفطي، والذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي والذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية.

بعض استعراض لتطور لبعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري سنحاول في ما يلي فحص واختبار العلاقة السببية بين بعض مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمادا في ذلك على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

4. منهجية البحث والبيانات

1.4 النموذج النظري

تحتوي هذه الدراسة على نموذج قياسي يدرس تأثير مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل على معدل الدخل الفرد الجزائري كمتغير تابع، وقد تمت صياغة هذا النموذج بشكل رياضي بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ودراسة كل من Sachs and Warner (1995)، Harrison (1996)، (1996)

Pritchett، Greenaway (1998) وكذا دراسة Frankel and Romer (1999)، وبالاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Least Squares (FMOLS).

وتحاول هذه الدراسة من خلال تطبيق النموذج أسفله باختبار الفرضيات الآتية:

- يتأثر معدل الدخل الفردي إيجاباً بمؤشر الانفتاح التجاري
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الدخل الفردي ومؤشرات الانفتاح التجاري

من خلال هذا النموذج تم إدراج ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري ألا وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري، وقد تم صياغة النموذج كالآتي:

$$Gdppc_t = f\ (Op_{it}, Cs_t, Lf_t, Arl_t) \qquad (1)$$

حيث إن:

$Gdppc_t$: معدل الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع في السنة t.

Op_i: هي عبارة مؤشرات الانفتاح التجاري حيث:

Op_1: هي عبارة عن مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Op_2: هي عبارة عن مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Op_3: هي عبارة عن مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

Cs: هو عبارة عن مخزون رأس المال المادي.

Lf: هو عبارة عن قوة اليد العاملة.

Arl: هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة.

وبتحويل الدالة (1) إلى معادلة رياضية تصبح كالآتي:

$$Gdppc_t = A(Op)_t^{a1}(Cs)_t^{a2}(Lf)_t^{a3}(Arl)_t^{a4}e_{t1} \qquad (2)$$

وبأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة (2) نحصل على المعادلة (3) وذلك كما يأتي:

$$\log Gdppc_t = a_0 + a_1 \log Op_{i_t} + a_2 \log Cs_t + a_3 \log Lf_t + a4 \log Arl_t + \xi_{ti} \qquad (3)$$

بحيث إن:

$$\log Gdppc_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log Op_{1_t} + \alpha_2 \log Cs_t + \alpha_3 \log Lf_t + \alpha 4 \log Arl_t + \xi_{t1} \qquad (3\text{-}1)$$

$$\log Gdppc_t = \lambda_0 + \lambda_1 \log Op_{2_t} + \lambda_2 \log Cs_t + \lambda_3 \log Lf_t + \lambda 4 \log Arl_t + \xi_{t2} \qquad (3\text{-}2)$$

$$\log Gdppc_t = \delta_0 + \delta_1 \log Op_{3_t} + \delta_2 \log Cs_t + \delta_3 \log Lf_t + \delta 4 \log Arl_t + \xi_{t3} \qquad (3\text{-}3)$$

ξ_{ti}: تمثل بواقي الدالة (3).

2.4 تقدير النموذج

سنقوم باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى، وفي حال سكونها سيتم تقدير الدوال موضوع الدراسة من خلال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، أما إذا كانت السلاسل غير ساكنة عند الفرق الأول، ففي هذه الحالة ستتم دراسة سكون البواقي، وبعد ذلك يتم تقدير دوال الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

1.2.4 نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) على أساس المستوى وعلى أساس الفرق الأول، ويبين الجدول (2) من خلال الملحق (1) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية، حيث يتضح لنا أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، حيث أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي، مما يعني أنها غير ساكنة، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

عند اختبار ADF وفق النموذج الأول (يحتوي على القاطع) وعند فترة إبطاء واحدة (تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني يتم الاعتماد على المعايير التالية: Akaike information criterion (AIC)، Schwarz criterion (SIC)، Hannan- Quinn criterion (HQ)، Final prediction error (FPE) بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير)، فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%، في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها، عند مستوى معنوية 5%، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1). وأما حسب اختبار PP فقد حصلنا على نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية 5%.

2.2.4 اختبار سكون البواقي

بما أن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، فإنه من أجل تقدير الدوال باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا لابد من دراسة سكون البواقي عند المستوى بواسطة اختبار (ADF) للدوال (1-3)، (2-3) و(3-3) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (3) من خلال الملحق (1).

ووفقاً للنتائج فإن السلاسل الزمنية لبواقي الدوال الثلاث جاءت ساكنة عند مستوى معنوية 5% مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل. وتدل النتائج أن متغير الأداء الاقتصادي (معدل الدخل الفردي) متكامل تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات، أي وجود توليفة خطية بين النمو الاقتصادي ومحدداته مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إذ أنها لا تبتعد عن بعضها البعض على المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها، وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير الدوال (1-3)، (2-3) و(3-3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) كما في الجدول (4) من خلال الملحق (1).

5. مناقشة النتائج

يتبين من الجدول (4) أن معلمات النماذج المقدرة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما يتبين لنا أن كلا من معلمة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر درجة الانفتاح التجاري مرنة بالنسبة إلى معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي ذات دلالة إحصائية عند5%، وإشارتها سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وقيمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي ب 1.8683%، 2.9055% على التوالي غير أن معلمة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكنها غير مرنة (0.8973%) وغير معنوية وهذا يعني أن الواردات لا تعمل على تحسين معدل الدخل الفردي وبالتالي رفع من معدل النمو الاقتصادي والسبب في ذلك أن كل الواردات المحلية هي عبارة عن سلع استهلاكية تستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية عوض استيراد السلع التكنولوجية الحديثة واستخدامها في العمليات الإنتاجية والتنموية التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث بين كل من Grossman (1991) and Helpman أن التحرير يسمح برفع الواردات المحلية للسلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة، وبفضل التعلم عن طريق الممارسة ونقل التكنولوجيا، فإن الدولة تعرف تقدما تكنولوجيا ويصبح إنتاجها أكثر كفاءة وترتفع إنتاجيتها.

كما أن نتائج الدراسة تبين أن معلمة مخزون رأس المال المادي هي مرنة بالنسبة إلى معدل الدخل الفردي (من خلال الدالة 2) وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، كما أن معلمته هي ذو إشارة سالبة هذا يدل أنه كلما ارتفع مخزون رأس المال ب 1% أدى إلى انخفاض الناتج الفردي الحقيقي بما لا يقل عن 0.882% والسبب في ذلك أن تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ ويعود ذلك إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية.

أما بالنسبة لقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، حيث أن الزيادة في قوة اليد العاملة ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل الدخل الفردي بما لا يقل عن 0.283%، ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، والتي حتماً ستؤدي إلى ارتفاع معدل النمو العام على المدى البعيد.

غير أن معلمة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على حيث أن الزيادة في الأراضي القابلة للزراعة ب 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي بما لا يقل عن 2.275 % وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر مقارنا إياه بما تشهده دول الجوار والدول العربية حيث أن الفلاحة تعاني اختلالا واضحا سواء فيما تعلق بحساسية وهشاشة التوازن البيئي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية أو القابلة للسقي، فبينما تسعى عدة دول إلى شراء أراضٍ خارج بلدانها واستغلالها لضمان أمنها الغذائي، فإن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية، فلا تزيد تغطية الحاجيات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30% ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج ويعود ذلك إلى غياب رؤية واضحة لكيفية تنمية وتطوير الفلاحة الجزائرية رغم الموارد التي تتوفر عليها البلاد.

6. التوصيات

من خلال هذه الدراسة تم قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ممثلا في معدل الدخل الحقيقي الفردي من خلال صياغة نموذج حيث تم تقديره باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS)، فقد ساهمت النتائج المحصل عليها في توضيح، مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ولقد كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري وكذا المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعدل النمو الاقتصادي، وأظهرت تأثيرا سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي انطلاقا من مؤشرات الانفتاح المستخدمة في هذه الدراسة فيمكن أن نستنتج أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظراً لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن التخصص في تصدير المواد البترولية يحقق فائضا في الميزان التجاري خلال المراحل الأولى، إلا أنه عدم قدرة الدولة على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي، يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو إجمالي الناتج المحلي، وعليه توصي هذه الدراسة بتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة، خاصة وأن الإمكانات المادية وقوة اليد العاملة في الجزائر متوفرة لأجل ذلك إذا ما أحسن استغلالها وتنميتها، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية والتي رغم تراجعها إلا أنها تبقى قابلة لإعادتها من جديد، إضافة إلى رفع الواردات المحلية للسلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة، واستخدامها في العمليات الإنتاجية والتنموية، التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

الملحق (1)

جدول (2)

نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة
	(المستوى)	(الفرق الأول)	(المستوى)	(الفرق الأول)	
Log Gdppc	-0.48801 (0.8806)	-2.956378* (0.0504)	-0.301001 (0.9140)	-3.022669* (0.0437)	**I(1)**
Log Op_1	-1.42737 (0.5566)	-5.281709 (0.0001)	-1.483741 (0.5288)	-5.282356 (0.0001)	**I(1)**
Log Op_2	2.830337-)0653(0.	-5.761745 (0.0000)	-2.949476 08)6(0.0	-5.160608 (0.0002)	**I(1)**
Log Op_3	-1.8569 (0.3477)	-5.256316 (0.0002)	-1.8139 (0.3672)	-5.2632 (0.0002)	**I(1)**
Log Cs	-1.016276 (0.7349)	-3.2230* (0.0281)	-0.780117 (0.8112)	-3.3866** (0.0193)	**I(1)**
Log Lf	0.5984 (0.9875)	-5.8693 (0.0000)	1.6132 (0.9992)	-6.3452 (0.0000)	**I(1)**
Log Arl	-1.5983 (0.4718)	-5.5343 (0.0001)	-1.5840 (0.4789)	-5.3529 (0.0001)	**I(1)**

*،** تشير إلى مستوى معنوية **5%،1% على التوالي** حسب قيم **(adj. t-statistic)** الجدولية ل**(Mackinnon(1996)** ،الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن احتمالات، تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

القيم الحرجة لاختبار *ADF* حسب Mackinnon هي كما يلي:

- **للمستوى:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%، 2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%،2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.

القيم الحرجة لاختبار *Phillips Perron* حسب Mackinnon هي كما يلي:

- **للمستوى:** 3.653730 - عند مستوى معنوية 1%، 2.957110- عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%،2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.

الملحق (1)

جدول (3)

نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات		ε_{t2}	
المستوى (level)	-3.819981*** (0.0066)	-3.761870*** (0.0076)	-3.702155*** (0.0089)

*،**،*** تشير إلى مستوى معنوية 10 %،5%،1%على التوالي،

ε_{t1}،ε_{t2}،ε_{t3} تشير إلى بواقي الدوال (1-3)، (2-3)، (3-3)، على التوالي

القيم الحرجة لاختبار *ADF* حسب Mackinnon هي كما يأتي:

- **للمستوى:** 3.653730– عند مستوى معنوية 1%،2.957110 - عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.

الملحق (1)

جدول (4)

نتائج تقدير الدوال (المتغير التابع *Log Gdppc*)

	الدالة –1–		الدالة –2–		الدالة–3–	
	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
Log Op_1	-1.868290	0.0555	-		-	
Log Op_2	-		0.897345	0.8486		
Log Op_3	-		-		-2.905590	0.0002
Log Cs	-0.88180	0.0000	-1.016125	0.0000	-0.90364	0.0000
Log Lf	0.312344	0.0000	0.283975	0.0000	0.321856	0.0000
Log Arl	-2.343744	0.0000	-2.275923	0.0000	-2.374649	0.0000
C	10553.04	0.0000	10792.37	0.0000	10685.45	0.0000
R^2= 0.91 ; Ajd R^2= 0.90						

– المصدر: من إعداد الباحثة.

المصادر

السواعي، خالد محمد (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الأردن، ***المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية***، 2 (1): 18–32

دحماني، محمد ادريوش (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ***جامعة تلمسان***، الجزائر.

طالب، دليلة (2007). المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ***جامعة تلمسان***، الجزائر.

العبدلي، عابد بن عابد (2005). تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية، قياسية، ***مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي***، **جامعة الأزهر**، 9 (27): 210–259.

عبدوس، عبد العزيز (2011). سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول– دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ***جامعة تلمسان***، الجزائر.

Abdel-Rahman, A.M.M. and Barry, Z.A. (1992). Trade Link Model between Sudan and the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982, ***Journal of King Saud University***, 4:3-32.

Afzal, Muhammad, Muhammad E. Malik, Rauf, A., Butt and Fatima Kalsoom (2013). Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan, An application of ARDL Bounds Testing Approach, ***Pakistan Economic and Social Review***, 51 (01):13-53.

Balassa, Bela (1985). Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock, ***Journal of Development Economics***, 18: 23-35.

Barro, Robert J. and Xavier S. Martin (1995). Economic Growth, ***Mc Graw Hill, New-York***, 539.

Chenery, Hollis, Sherman Robinson and Moshe Syrquin (1986). Industrialization and Growth: ***A Comparative Study. New York: Oxford University Press***.

Dollar, David (1992). Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence

from 95 LDCs 1976-1985, ***Economic Development and Cultural Change***, 40: 523-544.

Edwards, Sebastian (1993). Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries. ***Journal of Economic Literature*,** 31 (3): 112.

Edwards, Sebastian (1998). Openness, Productivity and Growth :What do we Really know , ***Economic Journal***, 18: 383-398.

Eusufzai, Zaki (1996). Openness, Economic Growth, and Development : Some Further Results, ***Economic Development and Cultural Change,*** 44(2) : 333-338.

Feder, Gershon (1983). On Exports and Economic Growth**,** ***Journal of Development Economics*,** 12, Issue 1-2 :59-73.

Frankel, Jeffrey A. and David Romer (1999). Does Trade Cause Growth?, ***American Economic Review*,** 89 (3): 379-399.

Greenaway, David, Wyn Morgan and Peter Wright (1998). Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us, ***The Economic Journal,*** 108: 1547-1561.

Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman (1991). Innovation and Growth in the global Economy, ***Cambridge MIT Press BOSTON***: 359.

Hamel, Benouda (1983). Système Productif Algérien Et Indépendance Nationale, ***OPU Alger***, Tome 1.

Harrison, Ann (1996). Openness and Growth, A Times-series, Cross-Country Analysis for Developing Countries, ***Journal of Development Economics*,** 48 (2): 419-447.

Nowbutsing, Baboo (2014). The impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries, Journal ***of Economics and Development Studies***, 2 (02): 407-427.

Nishimizu, Mieko; Sherman Robinson (1984). Trade Policies and Productivity Change in Semi-Industrialized Countries, ***Journal of Development Economics***, 16:177-206.

Nouzad, Farrokh; Jennifer J. Powell (2003). Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of Developing countries, ***Scientific Journal of Administrative Development***, 1 (1).

Office National des Statistiques (Algérie), (21/06/2015): www.ons.dz

Pack, Howard (1988). Industrialization and Trade. In: Chenery, Hollis and T.N. Srinivasan (Eds.), ***Handbook of Development Economics*,** Amsterdam: North Holland, 1.

Pritchett, Lant (1996). Measuring Outward Orientation in LDCs: Can It Be Done?, ***Journal of Development Economics*,** 49 (2): 307-335.

Sachs, Jeffrey D. and Andrew Warner (1995a). Economic Reform and the Process of Global Integration, ***Brookings Papers on Economic Activity***, 1: 2-118.

Sadat Amini, Yalda, Abuzar H. Qushchi, Leila Z. Ahranjani and Nader Sadat Amini (2012). The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran, ***Journal of Basic and Applied Scientific Research,*** 2 (7): 7227-7231.

World Bank (2015). databank.worldbank.org, (WDI.

The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Algeria (1980-2013)

Dalila Taleb[1]

ABSTRACT

The aim of this paper is to try to measure the impact of the trade openness on the economic growth in Algeria using the annual data for the period (1980-2013).

In this intent, we considered three openness measures: the ratio of exports to GDP, the ratio of imports to GDP and the ratio of all the exports and the imports to GDP since that, the GDP per capita in real terms is used as an indicator of the economic growth.

This analysis is based by the Fully Modified Ordinary Least Squares method said (FMOLS); The empirical results revealed the existence of long-term relationship between the real GDP per capita and Trade liberalization, and show that the trade openness has a significantly negative impact on the economic growth in Algeria, this result highlights that trade openness does not promote economic growth in Algeria.

Keywords: Exports, Imports, Trade Openness, Economic Growth, Econometric Models.

[1] PHD, Faculty of Economic Science, Commercial and Management Sciences,

University of Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, Algeria..

✉ talebdalila2005@yahoo.fr.

Received on 26/2/2015 and Accepted for Publication on 30/7/2015.